النظام القانوني للتحكيم في عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التطورات التشريعية)

إعداد

عبدالله محمد سالم الحواتمة

المشرف

الدكتور محمد حسين المجالي

جامعة الزيتونة الأردنية, 2023

الملخص

النظام القانوني للتحكيم في عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية التحكيم في سبيل تسوية أي منازعات قد تنشأ عن عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص. أيضاً تهدف الدراسة إلى بيان مواطن القوة والضعف في قانون المشاركة بين القطاعين العام والخاص، بالمقارنة مع بعض التشريعات المقارنة، للوصول في خاتمة الدراسة إلى توصيات من شأنها تجاوز العقبات الإجرائية والقانونية الواردة في هذا القانون. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن التحكيم يعد آلية فعالة للموازنة بين امتيازات السلطة العامة التي تتمتع بها الأشخاص العامة وإرادة المتعاقد لحسم منازعات عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص خصوصا ذات الطبيعة الدولية, وإن اللجوء للتحكيم من شأنه تبسيط إجراءات الفصل في تلك النزاعات. وإن المشرع الأردني قد أجاز اللجوء إلى التحكيم في منازعات العقود الإدارية بصورة ضمنية من خلال نص المادة الثالثة من قانون التحكيم الأردني المعدل رقم (16) لسنة 2018. وتوصي الدراسة نتمنى على المشرع الأردني تعديل تعريف عقد الشراكة الوارد في المادة (2) من قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص رقم (17) لسنة 2020 وذلك بإضفاء الصفة الإدارية على هذه العقود من خلال النص صراحة على ذلك، متلافياً الجدل القائم حول الطبيعة القانونية لهذه العقود.

الكلمات المفتاحية: التحكيم, العقود الشراكة, النظام القانوني.